

وزارة التجارة والصناعة

(الإدارية العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزاري رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٦ « بالتفويض »

باعتراض المعاذنة التخطيطية (التقديرية) للاتحاد العام للغرف التجارية

عن العام المالي ٢٠١٦

رئيس القطاع المفوض في بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣١٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزاري رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية للاتحاد العام للغرف التجارية :

وعلى القرار الوزاري رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٤ بشأن اعتماد ترتيب وتصنيف وتقسيم

وظائف الاتحاد العام للغرف التجارية :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية جلسة ٢٠١٥/١٠/٢٨

باعتراض المعاذنة التخطيطية (التقديرية) للاتحاد العام للغرف التجارية للعام المالي ٢٠١٦ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٦/١٢/٧ :

قرار :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للاتحاد العام للغرف التجارية عن العام المالى ٢٠١٦ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٣٧٥٠٠٠ ج (فقط سبعة وثلاثون مليوناً وخمسمائة ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٣٦٩٨٠٠٠ ج (فقط ستة وثلاثون مليوناً وتسعمائة وثمانون ألف جنيه لا غير) بفارق قدره ٥٢٠٠٠ ج (فقط خمسمائة وعشرون ألف جنيه لا غير).

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية.

تحريراً في ٢٠١٦/١٢/٧

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ مصطفى عبد الرحمن عويضة